

ديمقراطي

عبد العزيز
بومجداد



الموظف غير المثالي والسستم المعلق

بين الأمس واليوم تطورت الأجهزة الإدارية في الدولة بشكل ملحوظ حيث إن طرق البحث عن المستندات وإجراء المعاملات أصبح بضغطة زر بدلاً من الملفات والأرشيف الورقي الذي كان يتطلب مجهوداً كبيراً من الموظف ووقت انتظار من المراجع، ولكن لماذا بعد أن تطور البلد واستخدمت الأجهزة الحديثة أصبح انتظار إنجاز المعاملات يستغرق أياماً وأسابيع بدلاً من ساعات وأين التطوير في هذا الجانب؟

إن التطوير الحقيقي في إنجاز المعاملات يتمثل في السرعة والسهولة ولكن وجود الأجهزة المتطورة وحده لن يطور المنظومة الإدارية، فإذا كان لدينا جهاز حاسوب متطور مثلاً، وفي المقابل لدينا موظف تم تعيينه بطريقة «خذه فقلوه» بدون أن تتناسب هذه الوظيفة مع تخصصه ودون أن يحصل على التدريب الكافي فإنه لن تكون هناك فائدة لهذا الجهاز، هذا فضلاً عن بقية السلبات مثل الهدر والتسيب لهذه التعيينات العشوائية أيضاً عدم ارتياح هذا الموظف لوظيفته ما يؤدي لأن تظهر انعكاسات سلبية على سلوك الموظف سواء مع زملائه أو مع المراجعين، وإلى جانب هذه السلبات الناتجة عن عدم التخطيط لكيفية تعيين الموظفين حسب اختصاصاتهم ظهرت لنا سلبات أخرى ناتجة عن تكدس الأجهزة المتطورة دون وجود خبرة كافية لإدارتها وصيانتها وكيفية التعامل معها مثل مشكلة «السستم معلق».

لقد شاهدنا جميعاً عبر الصحف والقنوات الإخبارية تدمير الحكومة من المصروفات المرتفعة على الرواتب، ولو كان هناك تخطيط حكومي يولد من هذه المصروفات مردوداً مادياً ما تذكرت أمام الملاء ولكنها تعلم أنها حكومة تسير «عابرة»، لا خطة ولا منهجية ولا حتى دراسة، وآخر هذا التخطيط هو شراؤها تلك الأجهزة الحديثة والمتطورة لتصبح هذه الأجهزة عبء على الدولة بدلاً من أن تكون طريقة حضارية يستفيد منها الجميع، وبغض النظر عن أجهزة التابلت والسبورة الذكية التي انتهى بهما الأمر للقمامة بعد أن كلفت الدولة ملايين، نجد أن الحكومة قد ملأت وزاراتها بأجهزة «الكمبيوتر» بهدف تسهيل المعاملات لكنها مع الأسف أصبحت أداة للتعطيل، فكم من مراجع تعطل بسبب أن السستم معلق ولو كانت المعاملة قد أُنجزت بالشكل البدائي القديم لكان أسرع بكثير، وكم من موظف لا يعرف أصلاً كيف تستخدم هذه الأجهزة وهنا يحق لنا أن نتساءل، هل الهدف من هذه الأجهزة هو التطوير الحقيقي أم التطوير الشكلي؟ وهل استفادت الدولة من هذه الميكنة فعلاً أم إن المسئيد الوحيد هو من رست عليه المناقصة؟

إصرار

هاجر السليم
@hajar_alsaleem
hjooor@live.com



مخزن الأحزان

حينما يتوفى الله عزيزاً على قلبك تشعر للحظة أن الدنيا قد توقفت، ويرفض عقلك رحيله، فتنتظر أن يوقظك أحد من هذا الكابوس الفظيع، وللحظة تشعر أنك ستلحق به من شدة الحزن، ولكن الواقع يفرض نفسه، وتكتشف بعدها بأيام، ورغم شدة الألم أن الحياة ستستمر ولن تتوقف لموت أحد، مهما كانت درجة المحبة والقرابة. وتبدأ عجلة الحياة تدور بقبص وأحزان وأتعاب جديدة تشغلك عن حزن الرحيل الأليم.

أين ذهب كل ذلك الحزن؟ نتساءل بغرابة كيف للإنسان أن يمتلك هذه القدرة على مقاومة الحزن وعلى استمرارية اليوم وكأن شيئاً لم يكن؟ جزع وصراخ وهستيريا وبكاء تبقى في داخلك في جزء عميق من روحك يختزن الحزن يبقى مع مرور الأيام، لذلك عندما

يحدثنا أحد عن وفاة قريب له، ترانا نبكي بحرقة ونهتمر الدموع بلا توقف، رغم عدم قربابتنا المباشرة بالتوفى، حيث يستدعي الموقف تراكمت من مخزن أحزاننا ونبدأ بالبكاء كأنما جرح تكشف من جديد وبدا بإيلامنا. إن مخزن الأحزان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمان، فكلما كبر واتسع قل وصغر الإيمان والصبر، وكلما ضاق اتسعت دائرة الصبر وزاد وكبر الإيمان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون» اختصار حقيقة الموت، فرح الله من توفي من أحيائنا وأحيائكم. إلى روح أعز من فقدت، فقيدة قلبي أصدق الدعوات بأن يتغمدها الله سبحانه وتعالى برحمته اتساعها عرض السماوات والأرض، وأن يجمعني بها في الآخرة.

نقطة ضوء

مشرف عقاب
mishrefeqab@yahoo.com



الديمقراطية والاستجاب

دور مجالس الأمة مهم وحيوي بالدور المتقدمة والديمقراطية وهو رقابي لعمل الحكومة، ويحث الحكومات على تطبيق القانون ومحاسبة الحكومة، ويتم تقديم يومياً عدة استجابات وأحياناً تفوق العشر استجابات، ولا تكون هناك أي مشكلة أو أزمة.

يعتبر الاستجاب رأس سنام الديمقراطية والشفافية، فانظر إلى ما يدور داخل مجلس الأمة من تباين في تصريحات بعض اعضاء مجلس الأمة بخصوص أي استجاب يقدم والتصريحات الخاصة والمتعلقة بالاستجاب، وهل الاستجاب يعطل التنمية المستدامة والتطور والأزدهار، ومن هذه التصريحات وتباينها أن الاستجاب ليس مفاجأة وهو مستحق في مضمونه والبعض غير مستحق في وقته، ويصرح بعض النواب أن الاستجاب خلط للأوراق، ويجب ضبط المسائل التي استجاب لم يتفق عليه، يبقى من حقه لكنه لم يعرض علينا، وعليه فهو استجاب شخصي.

في المجلس السابق صرح بعض اعضاء مجلس الأمة بأن السؤال أو الاستجاب يعتبر مغتة وتعطيلاً للتنمية، أن المجلس يتحدث ليل نهار أن الشفافية وتطبيق القانون والدستور والحريات خط احمر، الظاهر عدنا للمربع الأول، إذا كنا ننشد الشفافية وتطبيق القانون، شنو المشكلة من تقديم استجاب لأي وزير، يكثر الحديث عن مشكلة التوقيت للاستجابات، السؤال: هل الإصلاح

يحتاج توقيتاً عند تقديم أي عضو بالمجلس استجاباً عن قصور معين في أي وزارة وهو حق دستوري نص عليه الدستور، يدخل المجلس في سجال بين النواب وفي مباحثات ومناقشات ونبتعد ونترك اصل المشكلة ومناقشتها ومحاولة دراستها ووضع الحلول لها وبحث أوجه القصور في الوزارة المعنية بالاستجاب، لكن الظاهر عند بعض نوابنا قناعات وتوجهات تكون في فلك الحكومة. يفترض أن يكون دور اعضاء مجلس الأمة في العمل الفعلي في الانتقاء من مثل هذه العبارات والسلوكيات والممارسات الخاطئة للصالح العام، وإيجاد طريقة مثلى لتحفيز الموظفين والمسؤولين لبدل قصار الجهد والتفاني في العمل، فما يحصل في الجهات الحكومية ليس طريقاً صحيحاً لسير الإجراءات، فالاعتماد الكلي على الحكومة الالكترونية والنظام الآلي في ظل ما يحدث ويحصل من استثناءات ووسائل أيضاً التعمد في التعسف مع المراجعين هو تجاوز للقانون في الامتناع عن تطبيقه، فيكون السؤال ما الخطة البديلة للانتقاء من عبارة «السيسستم عطلان» قصداً بوجود عطل في النظام، وقد يكون صحيحاً وأن يكون بعض الموظفين صادقين في ذلك، ويأن ما لا يد لهم في الموضوع إلا أن الحل يبقى في يد كل مسؤول همه تخليص وإنهاء معاملات المراجعين، فمتى ستكون هناك المسؤولية الجادة في التوجه لتطبيق الحكومة الالكترونية وتجاوز مثل هذه المعوقات؟

والجدير بالذكر بأن رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أشار في مداخلة خلال الملتقى الحكومي الأول في العام الماضي تحت عنوان «تعزيز جيل قيادي تلك الجهات المسؤولة في حال وجود فساد» ضيفاً حديثاً هنا لأبنائي القيايين المتواجدين في هذه القاعة، متابعا أنا أحملكم المسؤولية وأرجو أن تقوموا بتنظيف أجهزةكم، هناك آفات في هذه الوزارات يجب أن نقضي عليها وهي التي سببت لنا الكثير من هذه الأمور.

رأي آخر

عبد العزيز خريط
Akhuraibet
/http://khuraibet.blogspot.com



الفساد وكابوس الحكومة الإلكترونية

الفساد لا يقتصر على قضايا تبيض الأموال والاختلاس والنهب والسرقة والتزوير وإنما أشكال وأنواع منها الإذاعات الكاذبة ونشر الإشاعات التي تضر بسمة البلد وأيضاً الممارسات الخاطئة من تسويق وتأخير وتعسف بعض الموظفين والقيادات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية!

فموضوع حرص وإدعاء بعض الجهات الحكومية على تحسين وتطوير بعض الخدمات الإلكترونية التي تساهم من المفترض تسهيل الكثير من المعاملات بشكل سريع وأمن وبدقة من المواضيع التي ينبغي إعادة النظر فيها وضرورة حسمها لمعرفة كيفية إنجاز المعاملات وآلية الإجراءات الصحيحة من جانب، ومن جانب آخر للوقوف على حقيقة ما يحدث في أغلب الجهات الحكومية وخاصة وزارة العدل ووزارة الداخلية فالكثير من المعاملات يطالها التأخير لأسباب منها عدم وجود الموظف المختص وعدم وجود رئيس القسم على رأس العمل والعبارة الشهيرة «السيسستم عطلان»، وكلمة المستخدم للموظف «مسحوبة» والنتيجة يحتملها وهدم مراجعو الجهات الحكومية من خسائر وغرامات ورفع ضغط.

مثل هذه السلوكيات المنتشرة في أغلب الجهات الحكومية سببها القيادات والمسؤولون فيها وذلك لفقدان الشعور بالمسؤولية وعدم وجود رقابة ومساءلة ومحاسبة في ظل وسائل متعددة لا تهدأ وسكرتارية أعضاء مجلس الأمة والأعضاء والسادة الوزراء لتخليص المعاملات الخاصة ومن نوع آخر يغلب عليها المصلحة المتبادلة.

ونشكر الزميلة الصحافية من جريدة «أميرة بن طرف» لنشرها ولتناولها موضعاً حيوياً في المحليات تحت عنوان «السيسستم، عطلان.. ماركه كويتية» وملخصة بأن أغلب مراجعي الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، يواجهون أزمة في عطل الأنظمة الآلية في بعض الجهات، ما يعطل سير معاملاتهم، وأعمالهم، في مشهد يشبه تصادم «حلم» الحكومة الالكترونية، بـ «واقع» عطل الأنظمة الآلية المتكرر. فهل ذلك هو صحيح بأن «السيسستم» عطلان.. ماركه كويتية؟

ما يؤسفنا ليس ما يحدث بشكل متكرر مع تطبيق قرار الإحلال وما يتبعه من آثار قد تكون منها التسويق والتأخير وعدم المبالاة من قبل بعض الموظفين والمسؤولين لمصالح الناس في تخليص المعاملات بالجهات الحكومية التي وفرت ليس فقط خدمات حكومية إلكترونية وإنما موظفون لا يسعون للعمل ولا لخدمة المراجعين وكل مهمهم سوى بصمة الحضور والانصراف دون أن يكونوا موجودين في المكان المختص للعمل، والبعض الآخر يحرص على الحضور دون إنتاجية سوى العب «بيجي».. وهذه حقيقة لا مناص منها بأن بعض الموظفين مشغولون بأمور بعيدة عن العمل وتخليص المعاملات.

لذلك ينبغي مراجعة فكرة الخدمات الالكترونية وتفعيل دور الموظف الفعلي في الانتقاء من مثل هذه العبارات والسلوكيات والممارسات الخاطئة للصالح العام، وإيجاد طريقة مثلى لتحفيز الموظفين والمسؤولين لبدل قصار الجهد والتفاني في العمل، فما يحصل في الجهات الحكومية ليس طريقاً صحيحاً لسير الإجراءات، فالاعتماد الكلي على الحكومة الالكترونية والنظام الآلي في ظل ما يحدث ويحصل من استثناءات ووسائل أيضاً التعمد في التعسف مع المراجعين هو تجاوز للقانون في الامتناع عن تطبيقه، فيكون السؤال ما الخطة البديلة للانتقاء من عبارة «السيسستم عطلان» قصداً بوجود عطل في النظام، وقد يكون صحيحاً وأن يكون بعض الموظفين صادقين في ذلك، ويأن ما لا يد لهم في الموضوع إلا أن الحل يبقى في يد كل مسؤول همه تخليص وإنهاء معاملات المراجعين، فمتى ستكون هناك المسؤولية الجادة في التوجه لتطبيق الحكومة الالكترونية وتجاوز مثل هذه المعوقات؟

والجدير بالذكر بأن رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أشار في مداخلة خلال الملتقى الحكومي الأول في العام الماضي تحت عنوان «تعزيز جيل قيادي تلك الجهات المسؤولة في حال وجود فساد» ضيفاً حديثاً هنا لأبنائي القيايين المتواجدين في هذه القاعة، متابعا أنا أحملكم المسؤولية وأرجو أن تقوموا بتنظيف أجهزةكم، هناك آفات في هذه الوزارات يجب أن نقضي عليها وهي التي سببت لنا الكثير من هذه الأمور.

ولنا رأي

د. نايف العدوانية

Al_adwani_nayef@hotmail.com



الأمن الوقائي المجتمعي

كل مواطن خبير، أي رقيب، وحارس على أمن مجتمعه. هذه المقولة تطبق بحذافيرها في المجتمعات الغربية تحت ما يسمى بمراقبة الجيران، حيث يتطوع العديد من أبناء الحي لمراقبة منطقتهم بشكل مستمر، ويقومون بالإبلاغ عن أي غريب، أو مشتبهِ بهم يتسللون إلى منطقتهم، أو يتيرون الشبهة، وذلك من خلال تنظيم أنفسهم في مجموعات، ويتبادلون خلالها المعلومات، وكيفية الإبلاغ عن أي طارئ، ولديهم أرقام الجهات الأمنية، ومراكز الشرطة، ويقومون بلصق ملصقات «ستكرات» على المنازل، والأماكن التي تدخل ضمن نطاق مراقبتهم، أو حراستهم، مقابل مبالغ مالية زهيدة، لا تتعدى الدولار، أو الدولارين ثمن هذه الملصقات، وهذه الفكرة المجتمعية لاقت رواجاً كبيراً في الغرب، وجاءت بنتائج عظيمة في الحد من الكثير من الجرائم، كالمخدرات، والخطف، والسرقات المدارسة، وساعدت الجهات الأمنية بشكل كبير، وملحوظ.

من هنا أصبحت هذه الجمعيات الأمنية طريقاً

للقاية من الكثير من الجرائم، والأخطار، ودرء الكثير من الأخطار، وأصبحت ثقافة مجتمعية، تدرس في المدارس، والجامعات، وأماكن العبادة، وتلقى فيها المحاضرات، وتوزع لها النشرات، والكتيبات لتعزيز هذه المفاهيم، فمهما كانت الأجهزة الأمنية متينة، وعلى أتم الاستعداد، إلا أنها بحاجة إلى مساعدة، وتضاف جهود الجميع لحفظ الأمن، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولقد تم القبض على الكثير من مرتكبي الجرائم، والأعمال الإرهابية، بسبب يقظة مواطن، وتعاونه مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن الحادثة في التو واللحظة، ويأخذوا لو قامت وزارات الداخلية، والتربية، والإعلام بالتعاون مع بعض في نشر مثل هذه الثقافة، وتحفيزها، ومن خلال المحاضرات والندوات، وتشكيل هذه المجموع من أبناء الحي، ومن الطلبة في المدارس، فالوطن ملك للجميع، وحمايته واجب على الجميع، ووطن نعيش فيه يجب أن نتعاون لنحميه.

حسبة مغلوطة

عليه البصيري

a.h.albossiri@gmail.com

Twitter: @alialbossiri



ضيوفاً الأعزاء... وقوانيننا العرجاء

كل منا له رأيه وله حق البحث والتفكير والسعي إلى ما هو علمي ومعقول، ولن نتحدث عن العلم وندخل بالشرع وما يجوز به ولا يجوز فاليوم أنا سأصوب قلبي إلى هدف سبق أن تطرقت له، وبعد سنة ونصف السنة نعود إلى نفس النقطة، حيث توقفنا ولم ترد الوزارة المعنية على ما تطرقنا له.. وكما قلنا بعض السكوت حكمة وبعضه جهل في أساليب الرد، فإين المشكلة ولا مشكلة فالقافلة تسير وعلى مقصدها تتبعها ولن أقول كما تقول العرب، وستنطق اليوم في حديثنا الذي يشبه الحديث بين الأخ وأخيه المسلم ما تم تداوله من صور لأعب نادي أرسنال دينيس سواريز وصديقه إلى المسجد الكبير في دولة أكويت؛ مهلاً يا قارئنا العزيز، لاحظت كما لاحظت أنا أن الخبر المنشور يتحدث عن زيارته للبلاد مع صديقه، البعض سيقول وما العجيب والغريب فيها فالأجاب معتلون على هذا النوع من العلاقات فأين ما تريد التطرق له؟ ولندع ما توقف عقلك عنده ليقف فهذا حد ما حياك الله من استنتاج ولكني سأسال عدة جهات أسئلة ولتجب عن ما أطرحه بوضوح وشجاعة.. نعم يا سيدي لتجب عن ما سأقوله لك ولها بشجاعة، وسأبدأ من لحظة قرار الزيارة التي حصل الابع سواريز والجهة المستضيفة له على التأشيرة لدخول البلاد متابع نزار صديقه التي حضرت معه إلى دولة الكويت على نفقته؛ وإن لم يكن على نفقته أو من استضافه فلنقل دخلت معه في نفس الطائرة قاصدة دولة الكويت وبوابة الدخول لها وهي مطارها الدولي الذي استقبلهم الموظفون به استقبال الكويت وهات يا تصوير مع الابع المشهور وصديقه.. ما علينا ناس ودرجت على فعل هذا الشيء.. فإين المشكلة وسأقول

لك الأمر عادي ولا مشكلة وحتى أن الجهة المنظمة نقلت اللاعب وصديقه إلى الفندق الذي استضاف اللاعب الضيف وصديقه التي ترافقه فأين المشكلة... هنا سأقول لك توقف يا صديقي.. وسأسالك سؤالاً ومسؤولي وزارة الداخلية والفندق المضيف الذي استضافهما ولتلك الجهات الرد بغض النظر عن تهيش السؤال الذي سيلحقه فهل يحق لنا أن لا يحق للمواطن والمقيم؟ لا تستعجل فتسألوا عن كقارئنا العزيز فهل يجيز ويعترف القانون بمبيت الصديق والصديقة في غرف الفنادق في دولة الكويت أسوة بباقي دول العالم؟ وما تعلمه من وجود تعليمات منذ الثمانينات للفنادق الكويتية بعدم استقبال المواطن في الفنادق بغض النظر عن أي شيء وظرف يمر به وهذا ما درجت الفنادق على قوله والاعتدأ به حال طلب المواطنين السكن بالفنادق في دولة الكويت والذي تطرقت له أكثر من مرة في هذا الجانب؛ إذا نحن أمام حقيقة نريد لها أن تتكشف هل يوجد منع وتعميم حقيقي في الأمر يطبق على المواطن المحلي بعدم استئجار أي غرفة بالفنادق الكويتية أم هو قانون ابتدعه تلك الفنادق لكي تمنع المواطنين من الدخول لها؛ وكما وعدت وزيراً الأوقاف؛ لن أقف عند تصريح مدير إدارة المسجد الكبير وتصريحه بأن إدارة الأوقاف في وزارة الأوقاف أجازت زيارة غير المسلمين إلى المسجد الكبير وفق ضوابط وإرشادات من بينها منع ارتداء الشورت والقميص بلا أكمام كما تفضلوا شارحين، إلا أنني أكرر السؤال وهل يجوز دخول الصديق وصديقه بمبيت الله بهذه الطريقة التي شاهدناها؛ افتونا إن كنتم للضحية تفهمون وللشرع تحرصون؟